

مرجان: بذرية الأزمة تم تأجيل قطع حسابات موازنات لأربع سنوات

من أرقام موازنة ٢٠١٧:

٤٣,٤ مليار ليرة مخصصات المحافظات منها اللاذقية وحلب وطرطوس وريف دمشق

النسبة الأكبر من نصيب محافظة اللاذقية بمبلغ ٢٦,٧٥ مليار ليرة سورية، ما نسبته ١١,٧١٪ من إجمالي اعتمادات المحافظات، ثم محافظة حلب بمبلغ ٢٥,٥٧ مليار ليرة سورية بنسبة ١١,٢٪، ثم محافظة طرطوس بمبلغ ٢٤,٥٨ مليار ليرة بنسبة ١٠,٧٦٪، ثم محافظة ريف دمشق بمبلغ ٢٢,٣٩ مليار ليرة سورية، ما نسبته ٩,٨٪.

وهكذا تحصل المحافظات الأربع تلك على ما نسبته ٤٣,٤٪ من إجمالي المخصصات، وخصصت محافظة حمص بمبلغ ٢١,٦٨ مليار ليرة، ما نسبته ٩,٤٩٪ من إجمالي اعتمادات المحافظات، تلتها محافظة حماة بمبلغ ١٩,٩٢ مليار ليرة سورية، ما نسبته ٧,٠٦٪، ثم محافظة الحسكة بمبلغ ١٤,٠٧ مليار ليرة، ما نسبته ٦,١٦٪، تلتها العاصمة دمشق بمبلغ ١٢,٣١ مليار ليرة، ما نسبته ٥,٣٩٪، ثم محافظة دير الزور بمبلغ ١١,٩٦ مليار ليرة، ما نسبته ٥,٢٤٪، ثم محافظة السويداء بمبلغ ١١,٩٢ مليار ليرة ما نسبته ٥,٢٢٪، ثم محافظة إدلب بمبلغ ١١,٤٢ مليار ليرة ما نسبته ٥٪، تلتها محافظة الرقة بمبلغ ٩,٩٣ مليارات ليرة، ما نسبته ٤,٣٥٪ ثم محافظة درعا بمبلغ ٩,٣٣ مليارات ليرة، ما نسبته ٤,٠٩٪، وأخيراً محافظة القنيطرة التي خصصت بمبلغ ٤,٥٦ مليارات ليرة ما نسبته ١,٩٩٪.

قرر مشروع موازنة عام ٢٠١٧ مجموع فرص العمل الجديدة بـ٥٤٩٩ فرصة، موزعة على ٣٢٣٠ فرصة عمل في القطاع الإداري، ٢٣١٩٩ فرصة عمل في القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال تقديرات بيانات الوزارات والإدارات والمؤسسات والوحدات الإدارية للشواغر والملاءك المتوفّرة لديها، وكذلك التعيينات بدل المترتبين نتيجة الظروف الراهنة. وحسب بيان الحكومة حول موازنة ٢٠١٧ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن الاعتمادات المرصودة للخدمات الصحية كافة في الموازنة بلغت ما مقداره ١٨٧,٨٧ مليون ليرة سورية، أي ما نسبته ٧,٠٦٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة. وبلغت الاعتمادات المرصودة للخدمات التربوية كافة ٢٧٢,٨٤ مليون ليرة سورية، أي ما نسبته ١٠,٢٦٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة. وبلغت اعتمادات خدمة التعليم العالي ما مقداره ٤٥,٨٨ مليون ليرة سورية، أي ما نسبته ١,٧٣٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة. ليبلغ بذلك إجمالي الاعتمادات المرصودة للخدمات الاجتماعية من صحة و التربية وتعليم عال ما مقداره ٥٠٦,٥٩ مليارات ليرة سورية ما نسبته ٢٢,٤٢٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة للعام ٢٠١٧.

وبلغ إجمالي الاعتمادات المرصودة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية ٢٢٨,٣٩ مليون ليرة سورية، كانت

قلاعجي : مساهمة الدولة في الدعم الاجتماعي تراجعت ١٠٠ مليار ليرة منذ ٢٠١٣

لمواطنين ونحن في ظل الحرب». لافتاً إلى أهمية أن تكون أرقامنا ولاسيما التي تتعلق بالمواطن شفافة وواقعية».

دوره رأى النائب عمار بقداش أن ما رصده لحكومة القطاع الاقتصادي غير كاف، مشيراً إلى أهمية التوجه نحو المشاريع الإنتاجية ودعم القطاع الزراعي والصناعي.

النائب ريمون هلال إلى إعادة منح القروض السقوق كبيرة للمشاريع الاستثمارية والمنشآت الصناعية والتجارية بما يوفر فرص عمل جديدة.

هذا وأكد بعض النواب أهمية دعم المشاريع السياحية والصغراء وتشجيع المستثمرين على قامة مشاريع جديدة والعمل على إعادة إقلاع المعامل والمصانع المتضررة والتنسيق بين وزاري المالية والعدل لإنهاء مسألة البضائع المتروكة المصادر والممحوzaة في ساحات المرافق بما يعود بالإيرادات على الدولة.

فيما دعا النائبان طريف قوطوش ومحمد بشير شريجي إلى إيلاء الشباب والرياضة الاهتمام اللازم ضبط الإنفاق العام في الوزارات ودعم مشاريع طاقة الشمسية.



مخالفة دستورية تحت هذه القبة والآن لدينا قطع حسابات للأعوام من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ ما يعني أن لدينا مخالفة دستورية جديدة. علماً أن هذا الموضوع مهم جداً باعتباره مؤسساً للأرقام التي ترد عن عمل الحكومة. والتاجيل جاء تحت ذرائع الأزمة».

لافتاً إلى أن عمل الحكومة يجب لا يمنعها من تقديم ما يطلب منها في قطع الحساب. مشيراً إلى أهمية تقديم مؤشر حسابات عام ٢٠١٥ لتوضيح ووضع مؤشرات للموازنة المقدمة للعام القادم.

وأضاف: «الإيرادات الجارية والاستثمارية فيها زيادة عن العام الماضي الأمر الذي يدعو للتساؤل من أين سوف تجني الدولة هذه الزيادة؟ إلا إذا كان من جيب المواطن. الأمر الذي يتطلب توضيح زيادة الإيرادات ولاسيما الجارية، إضافة إلى أن الإيرادات استثمارية. والجميع يعلم أن مشاريعنا الاستثمارية متوقفة إلى حد ما».

وأشار إلى موضوع فرض العمل والشفافية وضرورة العمل فيها «ويتذكري فإنه ٥٦,٥ ألف فرصة عمل هو رقم مبالغ فيه جداً لأنه من غير المنطقى أن نوهم الناس بأن الحكومة قادرة على إعطاء هذه الفرص

وجاهة الأساسية ومن ناحية الاستثمارات ليس هناك مشاريع مذكورة في البيان يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة أو المساهمة في الناتج المحلي جمالي. ومع غياب هذين العاملين لن تستطيع وهو بواقع الاقتصادي في سوريا وسيبقى جزءاً مترافقاً».

وره أشار النائب عباس صندوق إلى أولويات حكومة كما وردت في البيان وهي تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، مشيراً إلى «هذا يعني إما أن نقدم مشاريع لخدمة الوطن عكس على المستوى المعيشي للمواطنين من خلال إيجاد فرص عمل أو تحسين مستوى المعيشة أو بث الأسعار. وهذه المسألة وردت بالبيان المالي بكل غير واضح فهل فرص العمل المطلوبة لتؤمنيناها بالعاملين جدد أم لثبت العاملين الموجودين بقى». علماً أن هناك عقوباً كبيرة لم تثبت حتى يخده وقد تجاهاًليها البيان الحكومي».

ادعاً إلى دعم الموازنة للبحث العلمي بشكل كبير وأمين مهني جامعية للكليات الجديدة المحدثة.

النائب بطرس مرجان: «تم في العام الماضي إقرار موازنة قطع الحساب للعام ٢٠١١ وارتكتنا

تابع أعضاء مجلس الشعب لل يوم الثاني على التوالي تقديم مقتراحتهم وانتقاداتهم لمشروع موازنة العام القادم (٢٠١٧) وذلك ضمن جلسات مخصصة لمناقشة البيان المالي لمشروع قانون الموازنة.

من جانبها أكدت رئيسة مجلس الشعب هدية عباس أن ما تقدم به أعضاء مجلس الشعب من مطالبات ومقتراحتات هي مسحة وعلى الحكومة أن تأخذ بها. إذ كان نواب في المجلس قد دعوا الحكومة إلى ضرورة التهوض بالواقع المعيشي للمواطنين وتحسين الخدمات المقدمة لهم وزيادة فرص العمل ومكافحة الفساد والتهريب والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي ودعم القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية وحماية المنتج الوطني وتشجيعه متسائلين عن كيفية ترجمة الوعود بدعم المواد التموينية وإجراءات خفض سعر الصرف.

وتحذر النائب ربيع قاعجي عن مساهمة الدولة في الدعم الاجتماعي مبيناً أنها انخفضت بحدود ١٠٠ مليار بين عام ٢٠١٣ و٢٠١٧، مشيراً إلى أن هذا الانخفاض هو تراجع من الدولة لمساهمتها في تقديم الدعم الاجتماعي. مشيراً إلى أن الرواتب في الشركات المتوقفة عن العمل وصلت إلى ٢٠ مليون ليرة في حين قارنا هذا الرقم مع الرواتب والأجور والتي هي ٤٣٢ مليون ليرة كما ورد نجد أن هذه النسبة تفوق ٤,٥٪ من العمالة الكلية «التناقض أنه ورد في مشروع الموازنة أن هناك ٢٣ ألف فرصة عمل في القطاع الاقتصادي علماً أن لدينا ٢٠ مليوناً عمالة متوقفة وستنطيف إليها ٣٢ ألف عامل للقطاع المتوقف الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بالملوّع». وأشار إلى أن السياسات والإجراءات المقترنة جاءت ككلام جميل جداً ولكن لم يذكر البيان ما هي وسائل التنفيذ «مثلاً سحب السيولة الفائضة من السوق وإعادة توزيعها أعتقد أن الحكومة لن تستطيع تنفيذ ذلك لأن هذا المفترغ غير واقعي إضافة إلى أن هناك فقرة إنجاز التراكم الضريبي مع البدء بiscalification كبار المكلفين فإننا لم نبدأ حتى تاريخه في تكليف كبار المكلفين».

مشيراً إلى أن زيادة معدلات الاستهلاك مع زيادة حجم الاستثمارات هو المحرك للعملية الاقتصادية في أي دولة بالعالم ولكن في سوريا ومع انخفاض القيمة الشرائية لدخل المواطن «أصبح بالكاد يلبى

و«التموين»: الدليل المجفف في الأسواق
معظمها مهرب وأسعاره مرتفعة

أسعار الحليب المجفف لدى الوزارة بين أن

دخل نوع من الحليب سعراً مختلفاً يربط
بسعده العالمى ودراسة بيانات تكاليفه
الموقعة والمقدمة من التاجر أو المستورد
على حين تتراوح نسب الأرباح المسموحة
لبعضها من الوزارة ما بين ١٠-١٢٪ للحليب
خالي الدسم على حين هي ٧٪ و٥٪ للحليب
كامل الدسم حيث ٧٪ مخصصة للبيع
للمفرق و٥٪ للبيع بالجملة.
وطاعت «الوطن» على دراسة سعرية
أجريت لإضمار مقدمة لتسعير حليب
من ماركة معروفة تقرر فيها سعر مبيع
«الكييس» من وزن ٤٣٠ غ بـ ٤٣٠ ليرة.
وفي متابعة «الوطن» أوضح أحد الوكاء
المستوردين لمادة الحليب المgef أن
إجراءات استيراد الحليب تخضع
لتعديليات وزارة الاقتصاد والتجارة
الخارجية لجهة منح موافقات الاستيراد
وأن التأخير الذي يحصل في منح هذه
الإجازات يؤدي إلى حدوث انقطاع لتوافر
المادة أو نقص في السوق المحلية يتم سده
غير التهريب رغم أن هذه المادة لا بد أن
تكون مراقبة لضمان سلامتها مواصفاتها
وطالب أن تتعمل وزارة الاقتصاد والتجارة
الخارجية على فتح استيراد المادة بشكل
ميس ويفي بالغرض لتغطية احتياجات
السوق المحلية.

عبدالهادي شباط

لمنت «الوطن» عبر متابعة ميدانية جرتها حول مادة الحليب المجفف أن نسبة كبيرة من المادة دخلت إلى البلد عبر تهريب وتباع بأسعار مختلفة ومرتفعة هناك فارق سعري كبير بين نوع وآخر يبعاً للماركة.

في تصريح لمصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التقى «الوطن» أكد أن نسبة كبيرة من مادة حليب المجفف المتوافرة في السوق هي هريرة وأسعارها مرتفعة ومختلفة، وأن وزارة تتابع ضبط المخالفات لهذه المادة وتتشدد في التعامل مع مثل هذه المخالفات ودونها تعتبر مادة غذائية مهمة ومعظم مستواكها يكون من الأطفال.

عن سبب دخول هذه المادة عبر التهريب أوضح القانونية أن هناك حالة خلل في السوق المحلية بين العرض والطلب لهذه المادة وأن الكهيات الموقّفة المعروضة في الأسواق لا تلبّي كامل احتياجات المواطنين ما خلق بيئة ملائمة لتهريب المادة وتصريفها بطرق غير شرعية.

عن حجم الكهيات المستوردة لهذه المواد أكد أن الوزارة سرعت منذ شهر حزيران الماضي نحو ٤٠ إجازة استيراد وعن

مكافحة التهريب تضع يدها على حليب بودرة غير صالح للاستخدام البشري

الماركة والمستور و تاريخ الصلاحية . وأوضح المصدر أنه تم إرسال العينات إلى التحليل في مديرية الشؤون الفنية والجودة والمخابير التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ، ووردت نتيجة التحليل بأن عينة الحليب مخالفة للمواصفات القياسية السورية لوجود مادة كيميائية تجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري ، وأن عينة الزبيب مخالفة للمواصفة القياسية السورية لجهة الصلاحية على حين كانت عينة الكاكاو مطابقة للمواصفة القياسية السورية . وحسب المصدر تم تنظيم قضية جزائية بمخالفة الاستيراد تهريباً للبضاعة منوعة بمادة حليب مجفف مسحوب الدسم بكمية ٢٩ طناً وبمادة الزبيب بكمية ٤ أطنان ومادة الكاكاو بكمية ٧٠ كيلو غراماً، وبقيمة إجمالية بلغت ٢٧,٣ مليون ليرة سورية ورسوم بلغت أكثر من ٢,١ مليون ليرة سورية وغرامات بحدها الأقصى القانوني بلغت أكثر من ١١٨ مليون ليرة سورية . كما علمت «الوطن» عن قيام مديرية مكافحة التهريب بترصد سيارة محملة ببضائع، وذلك بناءً على معلومات واردة إلى المديرية حول القيام بعملية تهريب بضاعة حليب

محمد راكان مصطفى

الاقتصادي، توضّح: «المملكة المستدورة تعزّزها الــ«مخالطة» لغيرها من الأجنحة»

<p>كان الرد: تعرّض قطاع الوكالاء والمستوردين أو غيرهم نتيجة الأزمة إلى مظالم أو أضرار من قبل الشركات الأجنبية والوضع في الدول الأجنبية كاغلاق السفارات أو أي ضرر أو ظلم أو عقبات يستمعي الشكوى التوجّه إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تعمل ما في وسعها للتخليل العقبات وفق القوانين والأنظمة النافذة والوزارة على استعداد لتلقي أي شكاوى ومعالجة أي مظالم قد تلحق بأي قطاع وفق القوانين والأنظمة النافذة وخاصة القانون /٣٤/ لعام ٢٠٠٨ وحول وجود تأخير في استصدار بطاقات العمل لغير السوريين. الرد: استصدار بطاقات العمل لغير السوريين يعود لوزارة العمل وقد أيدت الإجابة موظفة من وزارة العمل كانت من بين الحضور حيث بيّنت أن التأخير بوزارة العمل يعود لخاتمة الجهات المحلية للتأكد من عدم وجود كفاءات محلية من الاختصاص المطلوب نفسه قبل إصدار بطاقة العمل</p>	<p>تم التركيز بالندوة على أحكام القانون /٣٤/ لعام ٢٠٠٨ فقط وتم استعراض أهم المواد الواردة في القانون المنكرو والآوراق المطلوبة للتسجيل في دائرة الوكالات والشركات الأجنبية الواردة بالقانون وفق العرض التقيمي وبحضور وسائل الإعلام المحلية المختلفة.</p>
<p>وفي أثناء الندوة تحدث ضو غرفة تجارة دمشق السيد رضوان دردرى عن الظلم والضرر الذي وقع على العديد من الوكالء والتجار والمستوردين خلال الأزمة من قبل الشركات الأجنبية وأن بعض الشركات ترفض تجديد الوكالات بسبب الأزمة، وطالب بضرورة إعادة النظر ببعض البنود التي تتعلق بالدد الزمنية وتعديلها بما يتواافق مع الظروف الحالية باعتبار أنها وضعت في ظروف طبيعية وليس للأزمة التي نمر بها حالياً، إضافة إلى أن المدد الزمنية المحددة بالقانون لا تكفي، فمثلاً التصديق لعقد الوكالة الأجنبية حسب القانون</p>	<p>١٠٢ / ٢ / الاقتصاد» ستوردين تاريخ ٢٠١٦ / ١ / ١٥:٢٠١٦-١٢-٢٧، ندوة «الرسالة والدور من شركات الواردات والمستوردين»، بحضور مديرة دائرة الواردات والمستوردين في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، وبحضور رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، وعدد من المسؤولين والمهتمين في القطاع.</p>
<p>وفي أثناء الندوة تحدث ضو غرفة تجارة دمشق السيد رضوان دردرى عن الظلم والضرر الذي وقع على العديد من الوكالء والتجار والمستوردين خلال الأزمة من قبل الشركات الأجنبية وأن بعض الشركات ترفض تجديد الوكالات بسبب الأزمة، وطالب بضرورة إعادة النظر ببعض البنود التي تتعلق بالدد الزمنية وتعديلها بما يتواافق مع الظروف الحالية باعتبار أنها وضعت في ظروف طبيعية وليس للأزمة التي نمر بها حالياً، إضافة إلى أن المدد الزمنية المحددة بالقانون لا تكفي، فمثلاً التصديق لعقد الوكالة الأجنبية حسب القانون</p>	<p>١٠٢ / ٢ / الاقتصاد» ستوردين تاريخ ٢٠١٦ / ١ / ١٥:٢٠١٦-١٢-٢٧، ندوة «الرسالة والدور من شركات الواردات والمستوردين»، بحضور مديرة دائرة الواردات والمستوردين في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، وبحضور رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، وعدد من المسؤولين والمهتمين في القطاع.</p>
<p>وفي أثناء الندوة تحدث ضو غرفة تجارة دمشق السيد رضوان دردرى عن الظلم والضرر الذي وقع على العديد من الوكالء والتجار والمستوردين خلال الأزمة من قبل الشركات الأجنبية وأن بعض الشركات ترفض تجديد الوكالات بسبب الأزمة، وطالب بضرورة إعادة النظر ببعض البنود التي تتعلق بالدد الزمنية وتعديلها بما يتواافق مع الظروف الحالية باعتبار أنها وضعت في ظروف طبيعية وليس للأزمة التي نمر بها حالياً، إضافة إلى أن المدد الزمنية المحددة بالقانون لا تكفي، فمثلاً التصديق لعقد الوكالة الأجنبية حسب القانون</p>	<p>١٠٢ / ٢ / الاقتصاد» ستوردين تاريخ ٢٠١٦ / ١ / ١٥:٢٠١٦-١٢-٢٧، ندوة «الرسالة والدور من شركات الواردات والمستوردين»، بحضور مديرة دائرة الواردات والمستوردين في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، وبحضور رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، وعدد من المسؤولين والمهتمين في القطاع.</p>

الطبعة الأولى - دمشق - سوريا

المائنة الكبيرة الدائمة لا ينبع منها إلا ماءٌ نافعٌ

بلد ملوك العروبة

بداية العام حتى ٢٥/١٠/٢٠١٦ وتمت الموافقة على ١٠٩ فعاليات مختلفة وقد أقيمت منذ بداية العام حتى تاريخه ١٩ معرضاً متخصصاً و ١٥ مهرجان تسوق و ٥٣ بازار بيع وتقوم المؤسسة حالياً بالتحضير لإقامة معرض التراث والتوفيق تحت عنوان من ذاكرة وطن في قلعة دمشق خلال الفترة من ٧ إلى ٩/١١/٢٠١٦ يتضمن الصور والأرشيف التاريخي لمعرض دمشق الدولي منذ تأسيسه مع أنشطة وفعاليات للمعرض والمؤسسة منذ البدايات إضافة إلى أجنبية لشيوخ الكبار في الحرف اليدوية العربية في سوريا. وبين أن المؤسسة تمتلك أكبر مدينة للمعارض في الشرق الأوسط تفوق مساحتها مليوناً ومائتي ألف متر مربع وينوط بها إقامة المعارض ومنح الموافقات على إقامة المعارض التجارية والاقتصادية داخل سوريا والأجنبية الوطنية السورية ومعارض المنتجات خارجها وإصدار السويقات الدبلوماتية والمهنية وفقاً لرغبة الدعاة ولفت كرتلي إلى توقف المعارض الخارجية التي تقيمها المؤسسة نتيجة الأزمة وضغط إنفاق القطع الأجنبي منذ عام ٢٠١١ وإن المؤسسة تعمل حالياً على التحضير للمشاركة في معرض هافانا الدولي المزمع إقامته خلال الفترة بين ١٠/٣١ لغاية ١١/٤ للعام ٢٠١٦ بالتعاون مع هيئة تنمية ودعم الإنتاج المحلي والصادرات واتحاد المصدررين السوري ونقلت المؤسسة ١٢ طلباً لإقامة معرض خارجي ووافقت وزارة الاقتصاد على ثمانية طلبات لإقامة معارض سورية خارجية لشركات تنظيم معارض خاصة بناء على اقتراح المؤسسة.

وعلى صعيد المعارض الداخلية أشار كرتلي إلى أن المؤسسة تتابع منح الموافقات والإشراف على إقامة المعارض التخصصية ومهرجانات التسوق والبازارات التي تقام من الجهات العامة والخاصة في مختلف المحافظات وقد ورد إلى إدارة المؤسسة ١٣٩ طلباً ح眼神اً على الموافقة منها لسوق المؤسسة العامة للمعارض لأنسوق رفع قيمة الجائزة الكبرى بنسبة من ٥٠ مليون ليرة سورية إلى مليوناً. كما زادت الخطة الاستثمارية سعر نصف مليار ليرة سورية، من ١٥ مليوناً العام إلى ٢ مليوناً القائم.

رس المؤسسة العامة للمعارض لسوق رفع قيمة الجائزة الكبرى من ٥٠ مليون ليرة سورية إلى مليوناً. كما زادت الخطة الاستثمارية سعر نصف مليار ليرة سورية، من ١٥ مليوناً العام إلى ٢ مليوناً القائم.